

في معنى توأمي الليبرالية: قُديسة الحرية أم كفاءة العدالة؟

"سجال الحرية والعدالة في رؤية جون رولز الليبرالية"

Mohammed Laaouini,

محمد لعويني،

Laaouinimihammed.19@gmail.com

أستاذ باحث، كلية الآداب المحمدية/

"كان هنالك...ألف امرأة في تاريخي،

إلا أنني لم أتزوج بين نساء العالم،

إلا الحرية..."

نزار قباني¹

كانت ولا زالت مفاهيم من قبيل الحرية ذلك المطمح الإنساني على مرّ العصور الذي حظي بالتبجيل والتقدير إلى درجة تكاد تضاهي درجة المقدسات الدينية، لأنها "مثل الأم ومثل فطيرة التفاح. كلّ الناس معها ولا أحد ضدها"² ولأنها الجوهر الإنساني أو كما قال "جون بول سارتر" عنها: "إن الإنسان ليس إنسانا إلا بحريته، فالحرية يصح اعتبارها تعريفا للإنسان. وإننا نريد أن نجعل حريتنا هدفا نسعى إليه لا يسعنا إلا أن نعتبر حرية الآخرين هدفا هو الآخر نسعى إليه"³ وأهم سمة سعت الكتابات وتعالّت الأصوات في سبيل مناشدتها، ولعلّ تحصيلها يتأتى من بين ما يتأتى به مقاومة كل أشكال الاستعباد والتقييد؛ أي التحرر من كلّ القيود. وها هنا التباس جديد لمفهوم الحرية بمفهوم "التحرر" كما قد يلتبس مفهوم الحرية بمفهوم التحرير على نحو ما أصبح عليه الحال في القرن العشرين؛ حيث ارتبطت الحرية بحركات التحرر المناهضة للتمييز العنصري الذي كانت تتعرض له الأقليات من قبيل التحرر الجنسي أو تحرير المرأة وغيرها. غير أن الحرية أقل ما يمكن القول عنها أنها مفهوم فضفاض ينخر كلّ مناحي الحياة

¹ - نزار قباني، تزوجتك أيها الحرية (الفقرة 4)، بدون دار النشر، ط2، كانون الثاني (يناير) 1990. ص 4.

² - جوليان باجيني، الفلسفة موضوعات مفتاحية: المعرفة- الأخلاق- العقل- الدين- السياسة. ترجمة: أديب يوسف شيش. دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر. الطبعة الأولى، 2010. ص262.

³ - جون بول سارتر، الوجودية مذهب إنساني. ترجمة: كمال الحاج. دار الطليعة، ط 1، 2003. ص 177.

وكلّ الجوانب الإنسانية، لذا نجد اختلاف دلالتها بين علماء الاجتماع والاقتصاد والفلاسفة، بل وحتى عند رجال الدين. فإذا كانت الأشياء تعرف بأضدادها، وكان ضد الظلم العدل لاسيما مع "أمارتيا سن"⁴، فإن ضد الحرية هو محل خلاف بين الفلاسفة، فما بالك باختلاف الحريات والأشكال التي قد تتخذها وقبول هذا الاختلاف بين الناس، لاسيما وأن مفهوم الحرية عرف طفرة نوعية تمثلت في الإنتقال من ملازمته لمفهوم الإرادة إلى اقترانه اليوم بحقل السياسة ومفاهيمها من قبيل العدالة والمساواة وغيرها. في هذا السياق كان قد ميز الليبرالي الفرنسي "بنجامان كونستون Benjamin constant" بين دلالة الحرية عند القدماء وبين ما أصبحت تعنيه عند المعاصرين؛ بحيث تم الانتقال من أن الحرية هي المشاركة المباشرة والجماعية في الحياة السياسية عند "القدماء" إلى اكتسابها معنى الاستقلال عن الحكومة وعن انتهاكات الآخرين مع "المحدثين"⁵.

غير أن الثابت اليوم هو أن تصورات الحرية أضحت وثيقة الصلة بالأنظمة السياسية والاقتصادية، لذا نجد صنف يرى تحققها في ظل النظام الديمقراطي وآخر يرى أن أكثر موقف مواءمة لازدهار الحرية "عامة" هو الفوضى، لا الديمقراطية "التمثيلية"، وثمة من يربطها بالسوق الحرة من النموذج الرأسمالي وآخر بالليبرالية الجديدة، وغيرها. ولما أضحت دلالات الحرية ومعانيها تختلف هكذا باختلاف الأنظمة والمذاهب سواء السياسية أو الاقتصادية فبالضرورة سيختلف موقعها ضمن السلم التراتبي لباقي القيم والخيرات انطلاقا من استنتاجات مفادها أن تقوية حرية أقلية ما أو فئة ما هو بالنتيجة تقويض أو حيف ضد فئة أخرى، نسميها هنا مثلا بالأغلبية التي قد تتقوى حريتها على حساب أقلية ما، تعلق مثل هذا القول وما يقرب إليه هو ما نجده عند أمثال "كريستيان دولاكامبانّي Christian Delacampagne" حينما يقول: "لا شيء يثبت أن الحرية تعتبر على سلم القيم أول خير يصبو مجتمع سياسي إلى التمتع به جماعيا، وهو في سعيه لأن يجعل من نفسه مجتمعا ديموقراطيا". وهنا الإشارة إلى تغير الأولويات في الفكر المعاصر من احتلال قيمة "الحرية" المرتبة الأولى كأسمى خير قد تتمتع به فئة ما على حساب أخرى، إلى تراجع هذه الأولوية لصالح قيمة المساواة أو العدالة، في السياق ذاته يقول "دولاكامبانّي" "توجد في نهاية الأمر أمور أخرى خيرة

⁴ - للتوسع في الفكرة أنظر كتاب: أمارتيا سن، فكرة العدالة. ترجمة: مازن جندلي. الدار العربية للعلوم ناشرون/ ترجم مؤسسة محمد بن راشد المكتوم. ط1، 2010.

⁵ - أندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة. ترجمة: لبنى الريدى. القاهرة: المركز القومي للترجمة. ط1، 2013. ص431.

يمكن اشتهاؤها [وهنا يقصد المساواة والعدالة] ويضيف قائلاً: توجد قيم أخرى تدخل في منافسة مع قيمة الحرية⁶. وهو أمر يُحاكي توجه "رولز" حينما يُقدم قيمة العدل على قيمة الخير -ولا ينبغي أن نفهم من هذا أن رولز يُضحى بالحرية من أجل تحقيق العدل. بل هن مع رولز متلازمتين؛ إذ يستوجب تحقق العدالة تمتيع الأفراد جميعاً بالحرية المتساوية الأساس بشكل يحقق المساواة، - ويقدم "ميخائيل ساندل" Sandel, Michael J. على حلاف رولز قيمة الخير على قيمة العدل، ناهيك عن أن العدل نفسه قد يتطلب تقديم المساواة على الحرية التامة.

لعلّ مفاهيم من قبيل الحرية، المساواة والعدالة يمكن اعتبارها إذن الغاية الأولى الأساس لأية نظرية نظرية سياسية؛ كما هو الحال في نظرية رولز "نظرية في العدالة A theory of justice"، ذلك أن مسألة «الحرية» وتوفير الحريات الأساسية مسألة مركزية عند رولز من أجل بلوغ تصور للعدالة كما هو الشأن عند مارتيا سن، بل إن اللبيب المتأمل في كتاب "نظرية في العدالة" سيتنبه إلى أن هاتين السمتين؛ أي الحرية والمساواة، هما ما ضُمن في مبدأَي العدالة عند رولز. إذ أن الحرية إلى جانب العقلانية كانتا بمثابة المرشد للأفراد أطراف التعاقد في ظل "الوضع الأصلي original position" ومن وراء "حجاب الجهل veil of ignorance" إلى التوافق على مبدأَي العدالة، المكونين لنظريته. وفي مسعى تأكيده للمبدأ الأول باعتباره الحاضن الأمثل للحريات المتساوية، يعتبر رولز أن مفهوم الحرية في ظل هذا المبدأ يُوجي إلى بنية الحريات التي لا بد وأن تكون خاصّة (ميزة) متساوية بين الجميع وأن تكون مماثلة للحريات الأكثر اتساعاً للجميع، لذا أطلق عليها اسم الحريات الأساسية المتساوية. غير أنه لا يمكن التوافق على هذا المبدأ الذي يضمن حفظ الحريات المتساوية أو على غيره من المبادئ التي ستكون في خدمة المصلحة العامة إلا من خلال توظيف قيدٍ أساس من بين مجموعة قيود أخرى على الأطراف في ظل الوضع الأصلي؛ وهو المتعلق بحجاب الجهل. وبعبارة أخرى، مبادئ العدالة عند رولز بما فيها مبدأ الحريات المتساوية هي نتيجة تُفضي إليها بالضرورة شروط وقيود أساسية على الأطراف موضوع الشراكة الاجتماعية مثل حجاب الجهل وذلك في ظل ما يعرف بالوضع الأصلي وهو مقابل لمفهوم حالة الطبيعة التي سادت في تصورات فلاسفة العقد الاجتماعي، من أمثال ج.لوك وج.ج.ج. روسو، وغيرهم. لكن ما معنى حجاب الجهل؟ وما علاقته بالحرية المتساوية الأساس؟

⁶ - كريستيان دولاكامباني، الفلسفة السياسية اليوم: أفكار- مجادلات - رهانات. ترجمة: نبيل سعد. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. ط1، 2003، ص 180.

تتأتى الحرية المنصفة بين الجميع نتيجة لافتقار وجهل المشاركين في الاتفاق بالوضع الأصلي من معرفة أدوارهم ومعتقداتهم الدينية في المجتمع، وكذا مصالحهم وطبقاتهم الاجتماعية لأنهم بمعرفتهم لمثل تلك الأمور قد يسعى البعض منهم، على الأقل إن لم نقل كل واحد منهم، إلى الدفع نحو فرض مصالح معينة على البعض الآخر، وحتى لا يتمكن أحدهم من فرض مذهب محدد وشامل على الآخرين، لأنه قد يحدث أن يجد البعض نفسه بعد رفع حجاب الجهل ضمن الأقليات التي قد لا تؤخذ بعين الاعتبار أو قد يكون متضررا من اختياره الذي بناه على افتراض مُتَحَيِّزٍ، لذا يساهم "حجاب الجهل" في الدفع بالأفراد إلى اختيار تلك المبادئ التي ستكون في الصالح العام مهما كانت الأوضاع أو الطبقة التي ينتمي إليها، ويكون ذلك خوفا من المجهول الذي قد لا يكون في صالحه إن هو عمد إلى مبدأ المقامرة. وعلى وجه التحديد، فإن حجاب الجهل هذا الذي افترضه رولز ليؤسس عليه تصوره لمبادئ العدالة يعني أنه:

- لا يمكن وضع أي شخص في وضع الاستفادة أو غير الاستفادة من الثروات الطبيعية ومن جميع المنافع والمزايا أو الحقوق إلا بصيغة تحضر فيها المساواة.
- الأشخاص المتفاوضون على مبادئ العدالة لهم قدرة على الإحساس بالعدالة.
- لا يمكن تكييف المبادئ المقترحة مع حالة محددة أو معينة، بل يجب أن تكون عامة.
- يجب ألا تؤثر الميولات والغايات أو المفاهيم الخاصة بالخير لكل شخص على المبادئ المقترحة.
- لا تقبل المبادئ إذ ما تبين وقت اقتراحها أنها تنطوي على أشياء غير مقبولة من وجهة نظر العدالة.
- ثمة مساواة مطلقة في الوضع الأصلي بين الأطراف، فلكل واحد منهم نفس الحقوق في الإجراء الذي يسمح لهم باختيار المبادئ؛ بمعنى أن كل شخص يستطيع أن يقدم اقتراحه ويُدافع لنصرتة بالحجج العقلية والمنطقية لا من تمثلاته أو مقدساته الخاصة .

إذن، بما هي شروط لا تُحايي فئة معينة على حساب أخرى وتضمن المساواة في الإجراء، وكان للأفراد بالطبع "حس العدالة" وصفة "العقلانية" فإن النتيجة لا محالة هي التوافق على مبادئ العدالة التي ينص المبدأ الأول منها على الحق في الحرية المتساوية بين الأفراد، والتي سبق الإشارة إليها.

ولما كانت الحرية في الاختيار هي أهم مما قد نختاره، فقد سعى رولز، بل اعتبر الأمر ضرورة قصوى، إلى تحديد مبادئ وقوانين تحمي أكبر قدر ممكن من الحريات الأساسية والتي ينبغي لها أن تكون متساوية بين الجميع، ولا يكون في وُسع الأفراد التنازل أو التضحية بها مهما عَظُمَت الغايات وتنوعت المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي قد يُحصلونها من وراء ذلك التنازل عنها، اللهم من باب التضحية بجزء من الحرية لأجل الحرية نفسها.

القول بالحرية بما فيه تبجيل الحرية، لأنها في نظر الكثيرين الغاية الأولى لأية نظرية سياسية، قد يترتب عنه تبعات لا محالة، وهو ما تخبر عنه "رولز" حينما اعتبر أن الحرية المطلقة قد تؤدي إلى اللامساواة حتمًا، ومنه لا مجال للحديث عن حرية أساسية مطلقة لأنه في ذلك تنازع وتصادم للحريات في بعض الحالات، وبمعنى أن تحرير الحرية من كل القيود وعدم ضبطها قد يكون له ارتدادات سلبية على فئة ما؛ كحرية المنافسة السوقية التي تكون دائمًا في صالح الفئة التي تتفوق في قدراتها على حساب فئة أخرى، والأخيرة تتكبد مرارة نتائج هذه الحرية غير المقيدة، من هنا سعى رولز إلى إيجاد توليفة مناسبة تجمع بين الحرية التي تنادي بها الليبرالية من جهة، ومن جهة ثانية تحقيق أفضل وأعلى مساواة ممكنة في هذه الحرية مع الإبقاء بل وتعزيز فكرة الاستقلال الذاتي والاختيار الفردي الحر، وهذه التوليفة تتحقق في نظرية العدالة التي سيقر من خلالها رولز ضرورة التوزيع العادل المتساوي لكلّ الفرص والحقوق والحريات الأساسية مع السماح ببعض اللامساواة طالما هي في صالح الفئة الأقل حظًا، لذا كانت أولوية الحريات الأساسية مرتبطة بأولوية المبدأ الأول للعدالة. فإذا كانت الحرية المبدأ الأساس المُفضي تحقيقه إلى تحقق العدالة، وكانت العدالة لا تتحقق إلا بتحقيق إنسانية الإنسان المتمثلة أساسًا في الحرية.

فما الحرية في نظر رولز؟ وما موقعها ضمن نظرية العدالة؟

بادئ ذي بدء، إن رولز يتحاشى تقييد الحرية في إطار ضيق؛ بمعنى إعطاء دلالة معينة أو ماهية محددة للحرية، كما يتفادى النقاش الذي يتجاذبه كل من مؤيدي الحرية الإيجابية والحرية السلبية⁷ ويرد رولز هذا الجدل بينهما إلى القيم النسبية للحريات حين تتنازع، ويعد أبرز من ميز في القرن العشرين بين الحرية الإيجابية والحرية

⁷ - John Rawls, Teoria de la justicia. trad. de Maria Dolores Gonzales. 1979. p192.

السلبية هو "عيسايا برلين (Isaiah Berlin) (1909-1997)"⁸، فالحرية السالبة معناها غياب الإكراه والقيود الخارجية أو مجموع التدخلات التي قد تحد أو تعيق حرية الفرد، في حين أن الحرية الإيجابية يقصد بها كل ما في وسع المرء تحقيقه من أهداف وغايات ومطامح نتيجة تمتعه بوسيلة تحقيق ذلك؛ أي الحرية الإيجابية.

لكن يمكننا أن نتلمس تجاوزاً لمشكلة تعريف الحرية والجدل الحاف بها الذي يتحاشاه رولز ويعتبر بالمقابل أن الحرية، عموماً وبحسبه، تتعلق بتلك البنية العامة أو بذلك الجهاز المؤسسي العام المنظم للحقوق، بحيث يقول: "الحرية بنية معينة من المؤسسات؛ أي نظام معين من القواعد العامة المحددة للحقوق والواجبات"⁹، وكأنه هنا يحاول أن يُعَدِّد للحرية في تلك البنية التي تسهر على حماية الحقوق وتوزيعها بشكل عادل، وهو ما يفسر احتلال مبدأ حفظ الحريات الأساسية التي يجب أن تكون متساوية بين الجميع المرتبة الأولى في نظرية العدالة عند جون رولز. إذ يحوز الأفراد موضوع الشراكة الاجتماعية في طريقهم لإحقاق الوفاق على مبادئ في ظل الوضع الأصلي تنظم شراكتهم وتحقق غاياتهم أول ما يحوزنه الحرية؛ الحرية في الاختيار والاقترح والمرافعة أو الدفاع عن اقتراحه وتقديم الدعائم عليه، إلى جانب العقلانية، وهما صفتان تفضيان بالأطراف إلى التوافق على مبدأي العدالة كما حددهما رولز لا عن خلافهما. فالمبدأ الأول يفيد بأن للأفراد جميعاً دون استثناء القدر نفسه من حق التمتع بأكبر قدر ممكن من الحريات الأساسية المتساوية؛ أي الموجودة في الواقع والتي يجب أن يتمتع بها سائر الأفراد من قبيل الحرية السياسية كحق الترشيح وإمكان الحصول على المناصب الاجتماعية والسياسية، وحرية التعبير والاختيار والحفاظ على الملكية الشخصية وإطلاق السراح من الحبس غير القانوني¹⁰، ولن يكون بالإمكان الاتفاق أو الإجماع على حرية غير متساوية اللهم إن كان ذلك تحت تهديد بالإكراه، كما أن المؤسسات أو النظام العام هو من يتولى بحسب رولز مهام حفظ هذه الحريات الأساسية التي تجب فيها المساواة ضمن مجتمع جيد التنظيم¹¹، على خلاف باقي الحريات كالاقتصادية منها. فإذا كان رولز يميز بين صنفين من الحرية فذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص، وهو الأمر الذي

⁸ - جوليان باجيني، الفلسفة موضوعات مفتاحية: المعرفة- الأخلاق- العقل- الدين- السياسة. ترجمة: أديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر. الطبعة الأولى: 2010، ص 262.

⁹ - John Rawls, "A Theory of Justice". Revised Edition (1971), United States of America: President and Fellows of Harvard College, 1999, p. 177.

¹⁰ - تحسين حمه غريب، فيلسوف العدالة جون رولز نظريته في العدالة تطبيقاتها على القانون (القانون الدولي العام نموذجاً) دراسة وصفية تحليلية مقارنة. منتدى إقرأ الثقافي. ص 46.

¹¹ - John Rawls, A theory of justice, oxford university press. (first published. 1971) 1999. P475-476.

لا نجد في التقليد الليبرالي الكلاسيكي لأنه يُعلي من شأن الحرية الفردية ولا يبالي بالتفاوتات بين الأفراد، ومنه لا يقبل التيار الليبرالي الكلاسيكي أي قيد على هذه الحرية باسم المساواة أو تحقيق العدالة، دون أن يعني ذلك بأنهم من دعاة الحرية المطلقة أو الفوضوية بل ثمة، وهي نقطة يتقاطع فيها قولهم مع قول رولز، حد معقول للحرية الفردية؛ أي ذلك الحد الذي ينتهي عندما يتجاوز الفرد حريته إلى التدخل في حرية الآخرين، نُماهي لهذا القول بالقولة الشهيرة "تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخر". وفي هذا، دلالة واضحة على تمييزهم بين الحرية المطلقة وغير المحددة ومطلقة قيمة الحرية انسجاماً ومبدأهم لا تنازل عن الحرية إلا من أجل الحرية ذاتها.

غير أن الحرية كما يتناولها رولز تخضع في تفسيرها إلى ثلاث محددات أساس:

أولاً: الأشخاص المعنيون بالحرية أو الذات الحرة.

ثانياً: أحرار من ماذا؛ القيود أو الحدود التي هم أحرار منها.

ثالثاً: موضوع حرية الفعل من عدمه.

هذه المحددات الأساس للحرية عند رولز يضمنها في توصيف عام مفاده أنه ثمة شخص (أو مجموعة أشخاص) يكون حر (أو غير حر) من قيد ما (أو مجموعة قيود) تحول دون قيامه بفعل ما (أو عدم الفعل) أو من تدخل شخص آخر، مثل ذلك مثل حرية الضمير، يقول رولز: "يكون لدى الأفراد هذه الحرية الأساسية حين يكونوا أحراراً للسعي وراء اهتماماتهم الأخلاقية والفلسفية والدينية بدون قيود قانونية تطلب منهم المشاركة أو عدم المشاركة في شكل معين من ممارسة دينية أو ممارسة أخرى، وحين يكون على الناس واجب قانوني بعدم التدخل"¹². غير أن هذا التوصيف الذي يقدمه رولز للحرية يبقى دون فعالية في ظل غياب الحكومة التي ستحمي هذه الحرية وتزكّيها، والعكس منبؤ عند رولز، إذ تعني الحرية بالإضافة إلى التوصيفات السابقة أن تلتزم الحكومة كما هو الشأن بالنسبة لأفراد المجتمع بالتقيد بواجب قانوني يتمثل في عدم إعاقة حريات الأفراد أو السماح بذلك، ولا يجب هنا الخلط بين التنظيم والتقييد، فالتنظيم واجب على الحكومة والدستور حتى تضمن الاستقرار والعيش المشترك. لكن وبما أن الحرية غير متساوية؛ بمعنى قد تمتلك فئة ما قدر من الحرية يفوق القدر الذي تتمتع به أخرى أو تحوز أقل مما ينبغي لها أن

¹² - جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص256.

تحوزه، وقد يعزو السبب في ذلك إلى فروقات تتمثل في تمكن إحداهن من استغلال الفرص والحقوق المتاحة لها نتيجة توفر الوسائل لها أو غياب للفقر، على خلاف أخرى، أما الحرية في ذاتها فهي ناتجة عن المبدأ الأول وبالتالي يتساوى فيها الجميع، يقول: "عدم التمكن من استغلال بعض حقوق وفرص المرء نتيجةً للفقر أو الجهل مثلا، وعموما ما يمكن تسميته بنقص الوسائل، يُعدّ أحيانا من بين القيود التي تؤثر على قيمة الحرية"¹³ هي أشياء إذن قد تؤثر على قيمة الحرية لا على المساواة في الحرية.

من هنا يميز رولز بين الحرية وقيمة الحرية، فإذا كانت الحرية هي ما يُوجي إلى ذلك النظام التام من الحريات المتعلقة بالمواطنة المتساوية، فإن قيمة الحرية تتحدد من خلال قدرة الأشخاص على تعزيز غاياتهم ضمن الإطار العملي الذي يُحدده النظام، ومن ثمة كانت قيمة الحرية تختلف باختلاف الأشخاص وقدراتهم ومؤهلاتهم والوسائل التي يحوزها كل واحد منهم؛ لأنه "لدى البعض منهم سلطة أعلى أو ثروة أكبر وبذلك ستكون لهم وسائل أكبر لتحقيق أهدافهم"¹⁴. هذه الحرية المتساوية التي ينص عليها المبدأ الأول في نظرية العدالة عند رولز والتي يتوجب على النظام العام للدولة، بما في ذلك الدستور ومجموع المؤسسات كما القوانين والإجراءات، حفظها لا يكون الباعث عليها؛ أي على تلك الحريات الأساسية المتساوية، مسائل أخلاقية أو دينية أو طائفية كما لا تحدد بواسطتها لأنه لا يمكن للطوائف الدينية القبول بمبدأ يحد أو يقيد حريتهم. لذا كان افتراض آلية حجاب الجهل من طرف رولز في الوضع الأصلي دور في الدفع بالأطراف أثناء تعاقداتهم إلى التفكير في حفظ الحريات الأساسية بواسطة القواعد القانونية التي يجب أن تبقى مستقلة من تأثيرات وتدخلات المعتقدات الدينية وغيرها، ولأنه يمكن التوافق عليها عكس ما اذا كانت متعلقة بالمعتقدات الدينية أو تصورات الخير فهي مختلفة باختلاف الأشخاص وقد يسعى بعضهم إلى فرض معتقده على البعض الآخر اعتقادا منه بأحقية وجدارته. إن الحكومة تسهر على تمتيع الأفراد بكامل الحرية الأخلاقية وحرية التفكير والاعتقاد، وحرية الممارسة الدينية لكنها لن تفضل ديانة معينة عن أخرى كما أنها لا تتخذ عقوبات أو قيود على المخالف لديانة ما أو على غير الملتزم بالولاء لديانته؛ البيّنة على أن الدولة تدعم الحرية الأخلاقية والدينية ولا تتدخل فيها انتقاصا أو تقييدا بيّن وجلي في حماية القانون للحق في التقديس وفي تبني ديانة ما لكنه لا يأخذ في

¹³ - John Rawls, "A Theory of Justice". Revised Edition (1971), United States of America: President and Fellows of Harvard College, 1999, p. 179.

¹⁴ - John Rawls, A Theory of Justice, op. cit. p. 179.

الحسبان المعاقبة على الرّدة عنها على خلاف ما ينتج مثلا في حالة الرّدة عن القوانين فهو جُرمٌ ويعاقب عليه القانون. تلك إذن أمور فردية متعلقة باختيارات الأفراد الشخصية والدينية ولن يكون بوسع الدولة إلا حمايتها طالما هي لا تضر بحرية الآخرين، بمعنى أن الدولة هنا تبقى محايدة وهي ما عبر عنه رولز قائلا: "إن فكرة الدولة الدينية مرفوضة"¹⁵، بل يرفض كل اقتحام للدولة - بما هي رابطة من المواطنين المتساوين - في أمور العقيدة الفلسفية أو الدينية؛ أي في كل ما يتعلق بالغايات الأخلاقية والروحية اللهم من باب تنظيمها طبقا لما هو متعارف ومتوافق عليه في الوضع الأصلي بما هو وضع يتسم بالمساواة، مَاجِلَة/تَعَلُّة رولز على هذا التصوير لما ينبغي أن يكون عليه الحال يُودعه في خانة الاختصاص؛ بمعنى ليس من اختصاص الدولة طبقا لمبادئ العدالة التي سيترتب عنها دستور عادل التدخل في هكذا أمور تتعلق بالحرية الأخلاقية والدينية الخاصة، ومن هنا رفضه لفكرة الدولة العلمانية لأن في ذلك تدخل للدولة في أمور؛ من قبيل الدين والأخلاق التي يجب أن لا تتدخل فيها إطلاقا من حيث فرضها أو إعطاء الأولوية وإقصاء الأخرى، ولكن وظيفتها تقتصر على تأمين وحفظ الحرية الأخلاقية وحرية التفكير والاعتقاد، وحرية الممارسة الدينية. وإذ تكتفي الدولة بتطبيق وحفظ مبادئ العدالة فيما يتعلق هنا حصرا بمسألة الحرية المتساوية، فإنها بذلك تتصرف كوكيل عن كافة المواطنين وتبني تصورهم العام للعدالة¹⁶.

مبدأ الحريات المتساوية هذا الذي يطول فيه الحديث والتي تتولى الدولة من خلال الدستور مسؤولية حفظها واتخاذ ما يلزم من التدابير للحفاظ على القيمة المنصفة لها لا يشمل الأطراف موضوع الشراكة فقط، بل يتعدى التفكير في الراهن نحو التفكير في الجيل القادم طالما لا يوجد ثمة تعارض في المصالح بين الأجيال، ولأن كل واحد من أطراف الشراكة يرغب في أن يكون لخلفه نسق من الحريات مماثل لما يتمتع به هو من حرية، بما في ذلك ما يضمن به لخلفه حماية هذه الحريات، زد على ذلك أن هذا الخلف نفسه إن كان في سن الرشد فإنه سيتبنى لا محالة وبكل عقلانية مبدأ الحريات المتساوية. والقول بهذا يوجي إلى أن رولز يسعى إلى تجاوز مشكلة تطرح نفسها باستمرار نعبر عنها بالسؤال الآتي: كيف للسلف أن يُقرّر للخلف؟ ولعلها إشارة بارزة هنا إلى ما يمكن تسميته بالزعة الأبوية التي ينبغي

¹⁵ - جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلي الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص 270.

¹⁶ - John Rawls, A Theory of Justice, op. cit. p. 186.

لها أن تتحمل المسؤولية في حماية الحقوق للخلف من خلال الاعتماد على نظرية الخيرات الأولية وتبني مبدأ الحرية المتساوية بما في ذلك حفظ هذا المبدأ، فإن لم تقم بذلك فهي غير مسؤولة¹⁷. وهو وجه من أوجه العدالة بين الأجيال.

إذا كان رولز يشدد على الحق في الحريات المتساوية الأساس التي لا يمكن التنازل عنها أو تعديلها إلا ويستتبعه اختلال في بنية المجتمع الأساسية، فإنه يتناول بالتحليل والتوضيح بعضاً من هذه الحريات؛ من قبيل حرية الضمير والحرية السياسية أو ما يسميه بمبدأ المشاركة السياسية المتساوية ومفادها أن لجميع المواطنين الحق المتساوي في المشاركة والمساهمة في العملية الديمقراطية أو ما يطلق عليه رولز بالعملية الدستورية التي ستمخض عنها القوانين التي سنكون ملزمين بطاعتها فيما بعد. كما أن هذه الحرية السياسية أو مبدأ المشاركة السياسية يتولى الدستور ضمانها بشكل متساوٍ لكافة أفراد المجتمع؛ بمعنى يضمن وجود مساواة في الفرص المتاحة لتولي المناصب السياسية وذلك بغض النظر عن المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي لهم. إذ يمتلك جميع من توافرت فيه صفة الرشد والعقلانية الحق في المشاركة في الشؤون السياسية مع استثناءات معينة معترف بها عموماً. ومن هنا السؤال المشروع عن الكيفية التي يمكن من خلالها حماية هذا النمط من الحرية بما يحقق الإنصاف؟

مما تلزم الإشارة إليه، أن المشاركة السياسية عند رولز لا سيما من خلال كتابه "العدالة كإنصاف Justice as Fairness : A Restatement"¹⁸ لها منزلة تتأرجح بين الضرورة والأهمية البالغة باعتبارها ممارسة لحق التعبير عن الرأي والاختيار السياسي الذي هو حق يجب أن يتمتع به الجميع بطريقة عادلة وبين منزلة لا يكون فيها للمشاركة السياسية الأهمية البالغة أو الأولوية بل تحظى بهذه الأولوية مبادئ العدالة التي متى تم احترامها والعمل بموجبها كانت كافية ليكون المجتمع عادلاً ومنصفاً في تمتع أفرادها بالحقوق دونما الحاجة إلى أية ضرورة في التقييد بمبدأ المشاركة السياسية؛ بمعنى أن المجتمع العادل الجيد التنظيم لا يحتاج أو يتوقف على المشاركة السياسية الجماعية من أفرادها من أجل تحقيق الصالح العام، ذلك أن المصلحة العامة نتيجة لتطبيق مبادئ العدالة بالضرورة. يقول رولز في هذا الصدد: "مبدأ المشاركة يطبق على مؤسسات. إنه لا يعرّف صورة مثالية للمواطنة؛ ولا يقر واجبا يطلب من الجميع

¹⁷ - John Rawls, A Theory of Justice, op. cit. p 183.

¹⁸ - جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة. ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل، مراجعة: ربيع شلهوب. توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية / المنظمة العربية للترجمة، ط1. بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2009. ص 305-306. (أنظر الفقرة 43، المتعلقة بأفكار الخير في العدالة كإنصاف من القسم الرابع: مؤسسات بنية أساسية عادلة، حيث يتناول الفكرة عموماً).

القيام بدور فاعل في الشؤون السياسية¹⁹، فلا ضرورة للإلزام المواطنين على المشاركة السياسية التي فضيلتها تتمثل أساسا في تأكيد وضمان احترام الحكومة للحقوق وتحقيقها حدا من الرفاهية لمواطنيها، بل إنها اختيارية؛ أي ذات طابع التزام أخلاقي مرتبط بالتقديرات الخاصة لكل واحد من حيث الوجوب من عدمه، لكن من الإلزام بما كان أن يضمن ويؤسس الدستور للحقوق المتساوية في المشاركة السياسية واتخاذ ما يلزم للحفاظ على هذه الحريات²⁰. ولأجل توضيح هذه النقطة المتعلقة بالمشاركة السياسية من حيث إلزاميتها من عدمها فقد ميز رولز بين الالتزام السياسي والواجب الطبيعي المتعلق بالعدل، فالأول لا يعني كافة أفراد المجتمع بقدر ما يتوجه إلى أصحاب المناصب السياسية ومن يتقلدون أدوارًا سياسية ويلتزمون بضرورة المشاركة السياسية على خلاف باقي أعضاء المجتمع الذي لا يلتزمون إلا بواجب الطاعة؛ طاعة الدستور والمؤسسات التي تحترم مبادئ العدالة، من هنا يؤدي هذا التمييز بين الواجب الطبيعي في العدل والالتزام السياسي إلى تقليص الحاجة إلى مشاركة كل أعضاء المجتمع في الحياة السياسيّة. فمادامت الحقوق والحريات مضمونة ومُصانة من خلال نظام سياسي عادل فلن يُعدّ بهذا انخراط كل فرد في تدبير شؤون المدينة ضروريًا²¹. عموما ثمة وسائل لحماية الحريات الأساسية المتضمنة في الدستور؛ لاسيما تلك التي تتعلق بحرية التعبير والاجتماع أو بحرية تشكيل الروابط السياسية والأحزاب، لذا يتناول رولز مسألة الحرية المتساوية من حيث مبدأ المشاركة السياسية التي قد تُكْرَس له في المجتمع فئة قليلة حياتها ربما لأنها أكثر كفاءة من غيرها أو لأسباب أخرى - لاسيما وأن أشكال الخير البشري متعددة وكثيرة ولكل فرد الحرية في اختيار المجال الذي يجد فيه نفسه والخيارات التي تلائمه وليس بالضرورة أن يبني هذا الخير- من خلال ثلاث نقاط أساس، تتوزع بين المعنى أو الدلالة، وبين المجال أو موضوعها، وبين ما يتعلق بالتدابير التي تُعزز فعالية هذه الحرية وتُقوِّمها. من بوابة العدالة السياسية إذن في علاقتها بالدستور الذي لا يكون فعّالا إلا حينما يخضع لما يضمن الحرية المتساوية للأفراد، من جهة ومن جهة ثانية، أن ينتج ويُصيغ نظاما تشريعيًا عادلا وفعالا انطلاقا من كل المقترحات الموجودة والتي تُلبّي شرطيّ الفعالية والقابلية للتطبيق، يمكننا أن نتناول مبدأ المشاركة السياسية من حيث هو تجلٍ من تجليات الحرية المتساوية

¹⁹ - جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص 289.

²⁰ - Derek Matravers and John Pike, DEBATES IN CONTEMPORARY POLITICAL PHILOSOPHY An anthology. by Routledge in association with the Open University. First published 2003. P. 160.

²¹ - منير الكشوّ، نظرية الديمقراطية بين التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية والمداولة العامة جدال رولز وهابرماس، مجلة مؤمنون بلا حدود: قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، عدد 13 أبريل 2021. ص 12.

في جانبها المتعلق بالحرية السياسية وبالتحديد فيما يتعلق بالمشاركة وبالتحديد النتيجة من العملية الدستورية وما سياتر عنهما من قوانين تلزمنا بالطاعة. غير أن رولز وكما أشرنا سابقا يُفصل في مبدأ المشاركة هذا انطلاقا من ثلاث نقط أساسية، فالأولى تعلق بالمعنى؛ أي معنى مبدأ المشاركة السياسية، وهو الذي يفيد الصوت الواحد للناخب الواحد، بمعنى أن لكل ناخب صوت واحد ولكل صوت نفس التأثير والقيمة في تحديد نتيجة الانتخابات، كما أنه ثمة عضو واحد في الدائرة الانتخابية، بمعنى أن أعضاء الهيئة التشريعية (بصوت واحد لكل واحد منهم) يمثلون نفس عدد الناخبين²²، كما أن تقسيم وتعيين الدوائر الانتخابية التشريعية يخضع لمعايير عامة محددة بواسطة الدستور ولا ينبغي لأحد من قبيل الأحزاب السياسية أن تتدخل في هذا الأمر لأجل أن تكون نتائج التصويت في مصلحتها، ومنه يستوجب أمر تحديد هذه الدوائر مرجعية تضم معايير ومقاييس حصل عليها التوافق مسبقا في ظل غياب المعلومات التامة عن الأمر، وإن كانت هذه المقاييس اعتبارية وعشوائية فإن ذلك لحفظ عدم استفادة حزب سياسي على حساب آخر. كما يعني هذا المبدأ أيضا أن لكل مواطن من المجتمع الحق المتساوي إسوة بباقي المواطنين في تقلد المناصب السياسية وتولي المهام، الانضمام لحزب سياسي ما، أو الترشح لمواقع انتخابية ما... شريطة توفره على الشروط الأساسية التي تقتضيها المهمة أو المنصب، لأنها شروط منصفة تخدم الصالح العام وتطبق على الجميع بالتساوي.

أما الثانية، فهي المتعلقة بمجال الحرية السياسية المتساوية، والتي تفيد هنا مدى اتساع هذا النمط من الحرية الذي يرجع بالضرورة إلى الدستور ودرجة قيامه على قاعدة الأغلبية، لذا فإن الحرية السياسية تكون أكثر اتساعا عندما تنتج عن دستور يستخدم الإجراء الذي يُدعى قاعدة الأغلبية الضئيلة²³ بمعنى خضوع الأقلية للأغلبية فيما يتعلق بالقرارات السياسية التي لا تتعارض والدستور، لكنها تصبح أقل اتساعا حينما يقيد الدستور سلطة الأغلبية ويتبنى مثلا تعددية معينة. ومنه يبقى سؤال مدى اتساع المشاركة السياسية متعلق بالدستور أولا ثم باختيارات الأفراد كما سنتبين ذلك.

²² - جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلي الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص ص 283.

²³ - نفس المصدر. ص 284/285.

النقطة الأخيرة، تتعلق بجدارة الحرية السياسية التي يرى رولز بخصوصها أنه على الدستور اتخاذ ما يلزم من تعزيزات لضمان قيمة الحق المتساوي في مشاركة جميع أفراد المجتمع فيما يتعلق بالعملية السياسية في إطار الإنصاف، فطالما ثمة أفراد يتشاطرون نفس المواهب والقدرات فينبغي أن تتاح لهم نفس الفرص لولوج مواقع السلطة، وذلك بغض النظر عن موقعهم الاجتماعي والاقتصادي، فما يهم هو الكفاءة والفعالية والإضافة التي سيقدمونها للمجتمع عموماً. لكن يبقى السؤال المشروع وهو نفس السؤال الذي يطرحه رولز والمتعلق أساساً بالکیفية المثلى لحماية القيمة المنصفة لهذه الحرية؟ لاسيما وأن مبدأ المشاركة السياسية ومن خلاله تلك الحريات المُصانة بواسطته يفقد فعاليته وقيمه حينما يسمح باستخدام وسائل خاصة لمن يمتلكها قد تعود عليهم بالنفع حكراً وبالتالي تحكمهم في مسار النقاش السياسي وإتاحة مجال واسع من النفوذ الذي سينعكس على التشريعات التي ستخدمهم. من هنا ينتقل رولز إلى الكشف عن خطوات تدعيمية لهذه الحريات السياسية حتى تبقى منصفة ومتساوية، وهو الأمر الذي يعيبه رولز على الحكومات الدستورية عبر التاريخ - هذا العيب مرده أساساً إلى أنها لم تتخذ خطوات تصحيحية وتعويضية - بحيث أخفقت في الحفاظ على الحرية السياسية بشكل منصف بين الأفراد، لذا يرى رولز أنه من بين ما يلزم القيام به لحفظ هذه القيمة هو تدخل الحكومة من خلال تقديم دعم وموارد بشكل دوري لتشجيع النقاش العام والحر وحتى تحافظ على مؤسسات مطلوبة من أجل القيمة المنصفة للحرية السياسية، كما يلزم أن تجعل الحكومة الأحزاب السياسية مستقلة عن المصالح الاقتصادية وتأثيرات السوق والمنافسة وذلك لن يتأتى إلا بتوفير الأولى للثانية عائدات كافية من المال العام، مثلاً من إيرادات الضرائب وذلك حتى تقوم بدورها كما ينبغي، كما أن هذا الدعم يجب أن يخضع بدوره لشروط وضوابط ضماناً للإنصاف. الدستور العادل إذن هو الذي يسمح بالمنافسة النزهاء المنصفة نحو السلطة السياسية والمناصب المتعلقة بها، وهذا في نظر رولز يتحقق بتقديم تصورات للخير العام وسياسات مُصمَّمة لتعزيز غايات اجتماعية، ويبقى "للأحزاب السياسية أن تتنافس في طلب مصادقة المواطنين لها طبقاً لقواعد إجرائية عادلة مقابل خلفية من حرية التفكير والاجتماع التي من خلالها تُضمن القيمة المنصفة للحرية السياسية"²⁴. فمهمة من هم في مركز السلطة السياسية الاستجابة لمطالب الناخبين طالما أنهم وكلاء عن منتخبهم بما

²⁴ - جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص 288.

يحقق المصلحة العامة. ومن هنا يصل رولز إلى إسناد المقياس الفعال الواجب العمل به فيما يتعلق بالحكم على الممثل ومشروعه بما فيه الحجج الداعمة له إلى مدى مطابقتها لمبادئ العدالة.

فإذا ما ارتبطت عادة التصور الليبرالي للحرية بالمعنى السلبي لها؛ أي ذلك الذي يُعرّفها باعتبارها غياباً للموانع والإكراهات الخارجية ماعدا الإكراه المتعلق بالقانون وما ينبثق عنه لأنه يؤطر الحرية وينظمها حتى يخلق مساحة للعيش المشترك متجاوزاً ما قد يترتب عن الحرية الموجبة، فإن القيود على مبدأ المشاركة مع رولز تتسع إلى درجة السماح بحالات من اللامساواة المتساوية القابلة للتبرير لاسيما وأن مجال الأمن ومجال الحريات المتساوية الأخرى يُرجح على مجال الحرية المتعلق بالمشاركة السياسية، فهي نمطٌ أقل اتساعاً من الحريات الأخرى للأسباب السالفة الذكر²⁵، لذلك يرى رولز أنه في حالة التخيير بين الحريات السياسية وباقي الحريات فإنه من الأفضل اختيار الحريات الأساس المتساوية طالما ثمة احترام للقانون، فإن الأخير يتكفل بالباقي. ومرد هذا الأمر في حضرة رولز إلى أولوية الحرية عموماً التي ترجع بدورها إلى أولوية المبدأ الأول من مبادئ العدالة لأنه الأسس الأساس في نظريته -أي نظرية العدالة الرولزية- إلى جانب اللامساواة المنصفة بين الجميع طالما هي في خدمة المجتمع، ثم أن حرية المشاركة السياسية هدفها الأساس هو حفظ باقي الحريات، ولما كانت هذه الحريات محفوظة أساساً من خلال مبادئ العدالة عموماً وسيادة القانون خصوصاً، كانت حرية المشاركة السياسية من عدمها تبقى اختيارية للأفراد وضرورية متى تبين لهم أنه ثمة انتهاك وعدم احترام للحقوق والحريات الأخرى في ظل وجود إجراء دستوري يسمح بالقدر الكافي لقيمة المشاركة دون المخاطرة بباقي الحريات، كما أن البعض قد يقبل اللامساواة في هذا الحق لصيانة الحريات الأخرى، يقول رولز: "تتطلب منا قاعدة الأولوية أن نبين أن اللامساواة في الحق سوف تكون مقبولة من قبل الأقل امتيازاً مقابل حماية أكبر لحرياتهم الأخرى التي تنتج عن هذا التقييد"²⁶.

وختاماً، لئن أنت دقت النظر في ماهية الحرية هذه ستجدها عند أغلب الناس هي أن يفعل المرء ما يشاء ويحب وفق ما يمليه عليه ضميره وإرادته دون إكراه أو إجبار خارجي، أما مع صاحبنا رولز فإنه يتوسع ويتقوى حينما يشتد ارتباطه بالحقوق المتساوية التي يحميها القانون؛ أي أن الحرية وفق هذا المعنى من حق كل البشر بشكل متساوي

²⁵ - John Rawls, "A Theory of Justice". Revised Edition (1971), United States of America: President and Fellows of Harvard College, 1999, P. 201.

²⁶ - جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص293.

بعيدا عن التمييزات الخاصة لفئة معينة على حساب أخرى. ولئن أنت أعدت طرح تساؤل مفاده: هل الجميع يمتلكون نفس الفرص والمواهب أو القدرات للإستفادة من هذه الحقوق وبالتالي أجرأة هذه الحرية عمليا؟ هنا الجواب سيكون بالنفي لا محالة؛ إذ قدرات الناس ومواهبهم وإمكاناتهم تختلف مما يحول دون استفادة البعض من بعض الحقوق والحریات حتى وإن كانت محفوظة لهم بفعل الدستور والحكومة، وهو ما عبر عنه رولز بـ "قيمة الحرية" فطبيعة الحرية تحكمها المساواة وتصونها مبادئ العدالة، في حين أن قيمة الحرية ترتبط بالأشخاص وقدراتهم. من هنا وجه الصلة بين الحرية المتساوية وبين نظرية العدالة من حيث هي إحياءً للتفكير في الحاجة إلى إعادة توزيع الثروات والموارد بين أفراد المجتمع على نحو عادل، وهو أمر لن يتحقق بحسب رولز إلا من خلال خضوع البنية الأساسية للمجتمع لمبادئ العدالة، ومتى تم ذلك كان المجتمع عادلا أو ما يسميه رولز بالمجتمع الجيد أو الحسن التنظيم. في حين أن الحديث عن حرية المشاركة السياسية باعتبارها حقا يجب أن يتمتع به كل أفراد المجتمع على قدم المساواة وإن كان تفعيل هذا النمط من الحرية يبقى رهين اختيارات الناس ورغباتهم، لأن الوظيفة التي تنحو إليها عملية المشاركة السياسية تقوم بها بشكل تلقائي مبادئ العدالة. لكن مسألة المشاركة السياسية هذه تفتحنا على إشكالات لا متناهية من قبيل مسألة الديمقراطية ونمطها وكذا الإجراء الأمثل لتحقيقها. إنها إذن إشكالات فضفاضة لا يسعفنا المجال هنا للخوض فيها تحليلا وتدقيقا، اللهم من خلال بعض الومضات التي سبق والإشارة إليها في هذا المقال.

قائمة المصادر والمراجع:

- . نزار قباني، تزوجتك أيتها الحرية(الفقرة 4)، بدون دار النشر، ط2، كانون الثاني(يناير) 1990.
- . جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلي الطويل. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب-وزارة الثقافة. ط1، 2011.
- . جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة. ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل، مراجعة: ربيع شلهوب. توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية / المنظمة العربية للترجمة، ط1. بيروت، كانون الأول(ديسمبر) 2009.
- . أمارتيا سن، فكرة العدالة. ترجمة: مازن جندي. الدار العربية للعلوم ناشرون/ ترجم مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. ط1، 2010.

. جوليان باجيني، الفلسفة موضوعات مفتاحية: المعرفة- الأخلاق- العقل- الدين- السياسة. ترجمة: أديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر. الطبعة الأولى: 2010.

. أندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة. ترجمة: لبنى الريدى. القاهرة: المركز القومي للترجمة. ط1، 2013.

. تحسين حمه غريب، فيلسوف العدالة جون رولز نظريته في العدالة تطبيقاتها على القانون (القانون الدولي العام نموذجاً) دراسة وصفية تحليلية مقارنة، منتدى إقرأ الثقافي.

. كريستيان دولاكامباني، الفلسفة السياسية اليوم: أفكار- مجادلات - رهانات. ترجمة: نبيل سعد. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. ط1، 2003.

. جون بول ساتر، الوجودية مذهب إنساني، ترجمة كمال الحاج. دار الطليعة، ط1، 2003.

. منير الكشو، نظرية الديمقراطية بين التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية والمداولة العامة جدال رولز وهابرماس، مجلة مؤمنون بلا حدود: قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، عدد 13 أبريل 2021.

-John Rawls, "A Theory of Justice". Revised Edition (1971), United States of America: President and Fellows of Harvard College, 1999.

-John Rawls, Teoria de la justicia. trad. de Maria Dolores Gonzales. 1979.

-Derek Matravers and John Pike, DEBATES IN CONTEMPORARY POLITICAL PHILOSOPHY An anthology. by Routledge in association with the Open University. First published 2003.